هل ينجو اليمن من الانفصال؟

بقلم / ساندرا ايفانز □

لم تكن المستشارة الالمانية « انجيلا ميركل» واثقة يوما من نظرتها تجاه احداث اليمن مثلما بدت عليه بشان فصل اليمن الى يمنين.. وحين رأت الدهشة في وجوهنا اشارت بإصبعها للفت انظارنا الى ما كانت تبثه القناة الالمانية من مشاهد لمئات آلاف اليمنيين الجنوبيين وهم يحتفلون في عدن بذكرى التحرر من الاستعمار البريطاني، ويرفعون اعلام دولتهم التي توحدت مع دولة الشمال في 1990م.

ماتنبأت به قبل عام حول عواقب اقصاء الجنوبيين والحوثيين من الاتفاق الخليجي هو اليوم المأزق الذي تعيشه اليمن فتلك المغامرة الطائشة لم تكن كذلك للأمريكيين والأوروبيين الذين كانوا واثقين مما يجب عليهم فعله وإقناع اليمنيين به لإعادة فرض خارطة التقسيم كأمر واقع..

ومما يبدو ان مظاهرات 30 نوفمبر كانت رسالة مفهومة لدول الخليج القلقة من احداث اليمن لذلك بادرت حكوماتها الى دعوة قادة الجنوب لمفاوضات تحت سقف مجلس التعاون الخليجي.. وانا اعتقد ان الحكومات الخليجية ايقنت بأن الوحدة اليمنية دخلت مرحلة الموت السريري وعليها اعادة ترتيب اوراقها مع الجنوبيين في اليمن.

فالمملكة العربية السعودية اشد المتحمسين للاحتواء المبكر للجنوب خوفا من توغل ايراني محتمل اذا ما نجح الزعيم الجنوبي «علي سالم البيض»بالعودة الى الحكم حيث تتهمه كثير من الفصائل الثورية الجنوبية بالتحالف مع ايران..!

ربما يعول اليمنيون في الشمال على المبعوث الاممي السيد جمال بن عمر في الخروج من المأزق لكن في الحقيقة ان «بن عمر» رجل مراوغ لا يبدو لي مخلصا في ادارته للملف اليمني. فالمرجح من تجاهل تقاريره لقضية الجنوب انه يحاول تأمين بعض الظروف في الشمال قبل الدفع بمجلس الامن لتمهيد انفصال الجنوب بقرار دولي لا يقر الانفصال وإنما يمنح قادة الجنوب وضعا سياسيا يؤمن لهم فرصة الاعداد الجيد لأنفسهم لإعلان الانفصال عن الشمال من واقع مفروض.

الجنوبيون في «ميونيخ» غير واثقين من قدرتهم على استعادة دولتهم بدون دعم دولي.. فهم يعتقدون ان الاسلاميين والتحالف القبلي الشمالي بقيادة مشائخ آل الاحمر لن يسمحوا بخسارة مصالحهم في الجنوب خاصة الاستثمارات النفطية التي تقاسموها مع نظام «صالح» ثمنا لأدوارهم في احتلال الجنوب بحرب صيف 1994م لذلك هم قلقون من حرب يتوقعونها وقد توعد بها فعلا الشيخ صادق الاحمر.

«وول ستيفن» الخبير الاقليمي بسياسات الجزيرة العربية انتقد في نقاش بقناة «فوكس نيوز» تعيين محافظين اسلاميين على المحافظات الجنوبية رغم معرفة الجميع بالعداء الايديولوجي بينهم وبين الجنوبيين!

وقال «ستيفن» ان الاسلاميين فقدوا نفوذهم في عدن لكنهم عادو اليها بصورة اخطر حيث تم تجنيدهم بوحدات امنية بعد رفض قادة الوحدات الرسمية توجيهات المحافظ بتنفيذ اعمال قمع واعتقالات لقادة الاحتجاجات الجنوبية واعتبر تعيين محافظين اسلاميين «خطا جسيم» جعل الدولة خصما للثوار الجنوبيين تخوض الصراع السياسي بالنيابة عن الاسلاميين وحذر من ان ذلك زاد من تمسك الجنوبيين بالانفصال لان ما يتعرضون له ينفذ باسم الدولة الحاكمة في صنعاء.

اعتقد ان تركيا والمملكة العربية السعودية انقذتا الجنوبيين من اخطر ورقة في الصراع وذلك بترحيل المئات من عناصر القاعدة وأنصار الشريعة من ابين ومدن اخرى للقتال في سوريا فقد كان متوقعا ان يتم الدفع بهذه العناصر الى عدن ومدن جنوبية اخرى لتفجير العنف فيها ونشر الخوف بين سكانها ودفعهم للتشبث بالدولة بجانب تبرير اي حشود عسكرية او اعمال قمعية او حتى استقدام مليشيات قبلية بدعوى تشكيل « لجان شعبية « مناهضة للإرهاب..!

ان مأزق اليمن يكمن في ان الجميع يرى ان العنف والفوضى الامنية يحققان طموحه وهذه الانانية مرجعها غياب المشاريع السياسية الناضجة لكون الصراع القائم صراع قوى انتهازية فاسدة تخشى ان يفسح الاستقرار الفرصة للقوى الوطنية المدنية للظهور فتزيحها بالتفاف شعبي.. لذلك من غير المتوقع نجاح مؤتمر الحوار الوطني مما يؤكد فرصة الجنوبيين في الانفصال عن الشمال المتناحر بينه البين..!

في بداية 2011م كان اليمنيون يخرجون الى الشوارع معلنين الثورة ضد نظام الرئيس صالح من اجل بناء دولة مدنية.. لكن بعد مضي عامين على عمر «الثور» استعادت جميع القوى الرجعية الانتهازية من قبائل وتيارات دينية امجادها ولم يعد للدولة قانون ولا احترام لذلك كانت السيدة «ميركل» على صواب في ان الجنوب سينفصل عن الشمال..

□ باحثة ألمانية

إنت مش إنت وإنت إخوان

خالد منتصر

▪ الاعتداء على المخرج خالد يوسف بلطجة وشغل عصابات وغياب للقانون فى زمن اللادولة، خالد يوسف من أول من دعا للثورة وبشر بها فى أفلامه، ثم بشر بها فى التحرير كواحد من طليعة الثوار، هل هذا جزاؤه؟، وإذا كان كل مثقف اختار أن يفكر ويختلف ويتخذ موقفاً حراً سيمارس معه العنف وينكل به فهذه بداية زمن الاغتيالات، فاحذروا هذا الزمن، فالقاتل فى هذه الحالة ليس من ضغط على الزناد، ولكنه من غسل دماغ القاتل ليصير مغيباً ومستعداً للقتل على الهوية مبرمجاً على الانتقام بمصادرة العقل والجسد وتكفير كل المخالفين للزعيم الروحي.

▪ أرسل لي د. يحيى طراف أستاذ جراحة العظام تعليقاً طريفاً على حوار للمرشد السابق مهدي عاكف يقول فيه:

«جاء بملحق عدد الجمعة بأهرام 25/ 11/ 2011 فى حديث مع مرشد الإخوان السابق مهدي عاكف، أنه قال إن حسن البنا أوعز إليه بترك كلية الهندسة بعد أن كان قد أنهى السنة الإعدادية بها، والالتحاق بمعهد التربية الرياضية بالقاهرة لأن الإخوان لم يكن لديهم عناصر هناك!. ولم يتردد عاكف فصدع بأمر مرشده، وضرب بحقوق والده عليه عرض الحائط، ولم يبال بعصيانه وبحسرة قلبه».

لا يعصي المرء أباه لحساب مخلوق آخر أو جماعة إلا فى خبيث من المذاهب رجس، ولا يفعل المرء ذلك وهو فى حالته الطبيعية وفطرته التى فطره الله عليها، خاصة وهو يدعي أنه على دين محمد الذى قال يوماً لرجل وهو يبكي من التأثر «أنت ومالك لأبيك». لكن تنظيم الإخوان يغسل قلوب منتسبيه بالماء الآسن حتى يصيروا طوع بنانه حيثما يوجههم توجهوا، لا يهم لو عقوا فى ذلك آباءهم وشيوخهم وكبراءهم، وكل ذي فضل وسابقة عليهم، ولقد أثبت عاكف بعد ذلك وكرر عن جدارة واستحقاق إفلاساً فى الحوارات -ولم لا وقد عصى أباه قبلاً- فقال وهو مرشد «طظ ف مصر وأبو مصر واللى ف مصر». فهل عرفت مصر فى تاريخها الطويل زعيماً سياسياً مصرياً أو غير سياسى نطق بمثل هذا الكلام فى حقها، لا والله ولا حتى أجنبياً. لكنها روح الإخوان تُمرض القلوب إذا لبست أجساد أصحابها.

أقول هذا لأن هناك من أمثال مهدي عاكف الكثير فوجئنا بهم اليوم حولنا فى كل مكان. ففى محيط الاتحادية شاهدنا مواطنين مصريين يعذبون مواطنيهم ويضربون وجوههم ويسحلون النساء، لأن مرشدهم أمرهم بذلك، فهل فى حالتهم الطبيعية وفطرتهم كانوا ليفعلوا ذلك؟!. وفى محيط العمل تحول الكثير ممن كانوا زملاء ودودين يحترمون قواعد الزمالة ويراعون فوارق السن والأقدمية، تحولوا إلى فصيل غريب من البشر، استبدلوا بأدب الحوار غلظة فى القول، واختفت المودة والاحترام من نبرات حديثهم، ليحل محلها عداوة وتطاول، ترى فى أعينهم وميضاً من الشرر يتطاير فى وجهك، لم تعرفه فيها من قبل وهم يوجهون كلامهم إليك.

حقاً «إنت مش إنت وإنت إخوان».

□ كاتب مصري

عسكرة المجتمع «الأمن بمفهوم أخلاقي»

فائز سالم بن عمرو

الأمن أساس الحياة ، فلا حياة بدون أمن واستقرار، ولا استتباب للأمن دون مساهمة المجتمع وتفاعله، وعندما ينحصر مفهوم الأمن الشامل في الفساد الأخلاقي ، ومطاردة الناس في المتنزهات والحدائق ، وفرض الآداب والأخلاق بصورة حديدية وبمعاملة خشنة وعنيفة من قبل أشخاص لا يعرفون شيئا عن الأمن والاستقرار والإسلام ، إلا تفسيق الناس واتهامهم والتجسس عليهم واعتقالهم والتضييق على المجتمع وعسكرته . افجعنا الربيع العربي بتربع الإسلاميين على السلطة ومحاكمتهم للمجتمع وتجريمه، وعسكرة المجتمع وإطلاق عنان المليشيات والجماعات السلفية والاخوانية لتعبث بالمجتمع وتمارس شوفونيتها السادية ضد أبنائه ، ولكن تحت مسمى القانون والشرعية، فقد انتفض المجتمع ومثقفوه والمنظمات الحقوقية والإنسانية على طوال امتداد العالم العربي والإسلامي ، ودقوا ناقوس الخطر ضد المادة الحادية عشرة في مسودة الدستور المصري التي تنص على أن : " ترعى الدولة الأخلاق والآداب والنظام العام ، والمستوى الرفيع للتربية والقيم الدينية والوطنية والحقائق العلمية والثقافة العربية والتراث التاريخي والحضاري للشعب، وذلك وفقا لما ينظمه القانون ". تشرع هذه المادة الدستورية تدخل الدولة في شؤون المواطنين كلها تحت حجة رعاية الأخلاق والآداب والنظام العام والقيم الدينية والوطنية ، فمن حق الدولة والمليشيات والجماعات الإسلامية أن تحافظ على القيم الدينية وتفرض الأخلاق وتحارب الرذيلة محمية من المحاسبة والمساءلة بدستورية القانون . فلا تتعجب بعد اليوم أن توقفك جماعة دينية أو مليشية اخوانية وتعترض على لباسك ، وتحلق شعرك أو تضربك لتحسين مشيتك وهيئتك ، فضلا عن التمييز بين الجنسين في المدارس والشوارع والجامعات والمواصلات العامة .

نعيش هذه الأيام في بشائر عسكرة المجتمع وإطلاق المليشيات السلفية لتجوب الشواطئ والمتنزهات لترهب المواطنين وترعبهم في الشوارع والمتنزهات والفنادق حتى البيوت الآمنة يتم انتهاك حرمتها . هؤلاء الأشخاص والجماعات التي تقوم بعمل الأمن ومؤسساته تفتقد للقدرة العلمية والتأهيل والكفاءة ، وتجهل القوانين واللوائح المتبعة ، وتتبع وسائل وآليات بدائية لفرض تصورهم للأمن . فالمداهمات غير القانونية والتعذيب وتلفيق التهم وتشويه السمعة والوصم بالرذيلة جارية على قدم وساق لتحقيق مكاسب إعلامية وشخصية بالدوس وانتهاك حقوق الإنسان والقوانين واللوائح الوطنية والدولية التي وقعت عليها اليمن ، والتزمت بتنفيذها .

تضخ جمعيات ومؤسسات سيلا من الأموال لمحاربة القات والمخدرات وفرض الآداب والأخلاق معللة بأن المحافظة وأبناءها تحاك ضدهم المؤامرة لإفسادهم بالمخدرات والقات وإفساد أخلاق الشباب . هذه الأموال المهدورة لا تصرف لتحسين الأمن والاستقرار في المحافظة ومحاربة الجريمة والقتل والخطف وانتهاك القانون وإزالة المظاهر المخالفة للقانون ، والسؤال الخطير لماذا تنفق هذه الأموال من قبل الجمعيات لعسكرة المجتمع والسيطرة على الأمن ومؤسساته في ظل غياب الدولة وترهل وضعف مؤسساتها الأمنية والعسكرية ؟ ، وهل يجوز أن تقبل المؤسسات الأمنية هذه الأموال ، ويسمح لهذه المؤسسات الدينية بتسيير الأمن ورسم سياساته من قبل جمعيات ومؤسسات دينية لها ارتباطاتها الفكرية والسياسية والمذهبية بجماعات وجمعيات وتنظيمات إقليمية ودولية ، وتعمل على استقطاب وتوجيه الشباب والمجتمع ومؤسساته الأمنية والمدنية لأهداف مشبوهة لخدمة أغراض ومشاريع حزبية وسياسية واخوانية ! .

المجتمع بكل شرائحه واتجاهاته الاجتماعية والقبلية مطالب بالحفاظ على أمنهم واستقرارهم إذا تخلفت الدولة عن فرض سلطة القانون وتوفير الأمن والاستقرار وإشاعة السلم الاجتماعي ، ولن يقبل مجتمع حضرموت الحي والحر بحكم المليشيات وعسكرة المجتمع ، ونرفض ان نجر إلى معسكرات التعذيب والتأهيل والتقويم بأي غطاء كان دينيا أو سياسيا أو مذهبيا ولن نرضى بغير سيادة الدولة ومؤسساتها الوطنية والاحتكام للشرعية الدستورية والقانونية ؟! .

الجامعات اليمنية تشارك في انتشار البطالة !!

د.أنور معزب □

anwarmoozab@gmail.com

لم يعد خافيا على احد التدهور الخطيرالذي يشهده التعليم العالي في اليمن الا ان الكثيرين ممن يدركون هذه الحقيقة لايدركون حقيقة ان التعليم العالي في اليمن وللاسف الشديد وصل فيه التدهور الى مستوى انه اصبح فاعلاً بل ومساهماً مساهمة بارزة في مشكلة البطالة حيث يبدو هذا واضحا من خلال الفجوة وعدم التطابق بين مخرجات التعليم العالي من جهة وبين متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل من جهة اخرى والسؤال الذي يطرح نفسه بقوه هنا هو كيف شاركت الجامعات اليمنية وساهمت في البطالة وماهي الاسباب التي ادات الى ذلك؟ وحتى تكتمل الصورة وحتى لانكون ممن يعرض المشكلة دون ان يبحث لها عن حلول نتساءل عن ماهية المعالجات والحلول والمقترحات الكفيلة بتطوير التعليم العالي ورفع مستواه وتحسين جودته بحيث يستفاد منه في التنمية الاقتصادية ومن ثم في التخفيف من الفقر والبطالة ؟ ومن هنا فان اهم الاسباب التي جعلت مخرجات التعليم العالي لاتتناسب مع متطلبات سوق العمل والتي جعلت من التعليم العالي يشارك في مشكلة البطالة هي الآتي :-

الزج بالعملية التعليمية في السياسة وادخال الصراعات السياسية والخلافات الحزبية الى الحرم الجامعي وهو ما اثر سلبا على التعليم العالي وعلى مخرجاته حيث تحولت مؤسسات التعليم العالي من ساحات علمية ومصدر ينهل منها الطلاب المعارف والعلوم الحديثة الى ساحات للمبارزة والصراع السياسي والحزبي حيث وصل الصراع السياسي والحزبي داخل الحرم الجامعي ذروته وذلك في اخضاع جميع القرارات الصادرة لتعيين القيادات الجامعية بالدرجة الاولى لمعيار الانتماء الحزبي والسياسي وهو الامر الذي ادى الى وجود قيادات في الجامعات فاشلة لاتمت الى معيار الكفاءة والمهنية بصلة ما ادى الى فشل التعليم العالي فشلا ذريعا واثر سلبا على منظومة التعليم العالي ككل .

سياسة التعليم العالي هي الاخرى واحدة من اهم الصعوبات والتحديات التي تشكل عائقاً امام النهوض بالتعليم العالي ومنذ تاسيس اول جامعة حكومية في اليمن في العام 1970 وحتى اليوم مازل الطابع العشوائي والمزاجي يغلب ويسيطر على سياسة التعليم العالي حيث لايوجد هناك علاقة تواصل وتعاون وشراكة فاعلة بين سياسات وخطط التعليم العالي من جهة وبين الخطط التنموية والاقتصادية للدولة من جهة اخرى وهو الامر الذي نتج عنه وجود فجوة واسعة بين سياسة التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل ما ادى الى عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل .

التحدي الآخر الذي يقف امام التعليم العالي والذي اثر سلبا في عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل ومن ثم ادى الى وجود بطالة في صفوف خريجي الجامعات هو ضعف البرامج والمناهج التعليمية وعدم مواكبتها للثورة العلمية والتطورات العلمية الحديثة حيث ان البرامج و المناهج الجامعية قديمة ولم يتم تغييرها وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات العصر الحديث وبما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل ومن يطلع على البرامج والمناهج الجامعية وماتحتويه يدرك حجم الكارثة واذا ما قارنا البرامج والمناهج الجامعية التي تدرس اليوم في الجامعات مع البرامج والمناهج الجامعية التي كانت تدرس بالجامعات في العام 1990 سوف ندرك ان البرامج والمناهج الجامعية التي كانت تدرس في العام 1990 هي نفسها البرامج والمناهج الجامعية التي تدرس اليوم بالجامعات وهنا نتساءل كيف سيتمكن خريج الجامعة من الحصول على وظيفة وهو يدرس هذا المنهج القديم واذا ماحصل على وظيفة بطريقة او باخرى فكيف سيتمكن من ممارسة المهام والواجبات في ذلك العمل وخصوصا عندما تكون تلك الوظيفة في احدى الشركات الخاصة التي تتطلب قدرات ومهارات عالية تجعل من خريج الجامعات اليمنية يقف عاجزا امامها ولايستطيع تطبيقها لان المناهج الجامعية التي درسها وتعلم منها لاتوجد ضمن محتوياتها ومفرداتها تلك المهارات العالية التي يتطلبها سوق العمل وهنا تكمن المشكلة الخطيرة والمتمثلة في وجود فجوة واسعة بين البرامج والمناهج الجامعية من جهة وبين متطلبات سوق العمل من جهة اخرى الامر الذي يجعل مخرجات التعليم العالي غير مقبولهةفي سوق العمل .

كما ان من ضمن الاسباب التي ادت الى تدهور التعليم العالي وضعف مستواه هي عدم فاعلية اداء الاستاذ الجامعي وعدم قيامه بدوره ومسئولياته وواجباته على اكمل وجه حيث ان هناك قصوراً واضحاً في اداء اساتذة الجامعات وذلك نتيجة لعدة اسباب ولعل اهم تلك الاسباب عدم وجود آلية لرقابة وتقييم اداء اساتذة الجامعات ما جعل اساتذة الجامعة يعملون بلا رقيب او حسيب والسبب الآخر هو ان راتب الاستاذ الجامعي لايكفي لمتطلبات المعيشة الضرورية والحياة الكريمة وهو ماجعل الاستاذ الجامعي يعمل في وظيفة اخرى بجانب التدريس بالجامعة لكي يتمكن من توفير متطلبات المعيشة والحياة الكريمة له ولافراد اسرته.

كما ان عدم توفير المعامل الحديثة وتوفير جميع المعدات لها يؤثر سلبا على تحصيل الطالب في الجانب العملي المكتبات الجامعية هي الاخرى تفتقر الى الكتب والابحاث والمنشورات العلمية الحديثة التي تساعد الطالب الجامعي في تطوير مستواه العلمي واكتساب المعارف والعلوم الحديثة.

وقد تشعر بخيبة الامل والحسرة والاسى في آن واحد عندما تجد سياسة القبول في الجامعات تشارك مشاركة فاعلة وتساهم مساهمة بارزة وبشكل مباشر في انتشار البطالة وهذا يبدو واضحا كون سوق العمل متشبعة بشكل كبير من بعض التخصصات الانسانية وان خريجي تلك التخصصات الذين تخرجوا من الجامعات قبل عشر سنوات او يزيد لم يحصلوا على فرصة عمل الى اليوم والخطورة والكارثة هنا تكمن في ان الجامعات مازالت تقبل وتسجل اعداداً كبيرة من الطلاب في تلك التخصصات رغم معرفة قيادة الجامعات والقائمين عليها ورغم معرفة الحكومة بان الطلاب الذين يلتحقون بهذه التخصصات لن يكون لهم فرصة عمل في المستقبل لان من سبقوهم وتخرجوا قبل عشر سنوات بتلك التخصصات لم يجدوا فرصة عمل حتى اليوم .

وحتى تتمكن الجامعات اليمنية من النهوض بواقع التعليم الجامعي وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل ولكي تكون الجامعات اليمنية جزءاً من الحل في تخفيف البطالة لا جزءاً من المشكلة في انتشار البطالة عليها اولا مراجعة سياستها وخططها والعمل على تطويرها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل وذلك بالشراكة مع ممثلين من سوق العمل الخاص والعام باعتبارها الحاضن والمستقبل الرئيسي لمخرجات التعليم العالي كما ان على الجامعات اعادة النظر في المناهج والبرامج التعليمية والعمل على تحديثها وتطويرها بشكل دوري كل خمس سنوات بما يتوافق مع التطورات العلمية الحديثة وبما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل كما ان على الجامعات اليمنية اعتماد آلية دقيقة ومتطورة لتقييم اداء اساتذة الجامعات وان لا يعتمد ذلك التقييم على مصدر اوجهة واحدة فقط بل يجب ان تتعدد المصادر وتتنوع الجهات المشاركة في تقييم اداء الاستاذ الجامعي كما ان على الجامعات اليمنية ايضا ان تقوم بتوفير معامل علمية متطورة تتوفر فيها جميع المعدات والاجهزة الحديثة اللازمة للتدريب العملي وتوفير الكتب والابحاث والمنشورات العلمية الحديثة الى المكتبات الجامعية .

ومن هنا نؤكد على ضرورة مراجعة الجامعات اليمنية لسياستها وخططها ومناهجها وبرامجها ومعاملها ومكتباتها وتعمل على تحديثها وتطويرها بما يتوافق مع التطورات العلمية الحديثة وبما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل وهذا بكل تأكيد سوف يكون له اثر ايجابي فاعل في تحسين جودة التعليم العالي وتحسين المستوى التعليمي والتحصيل العلمي للطالب الجامعي وهو الامر الذي سوف ينعكس في ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل وفي هذه الحاله ستتمكن الجامعات اليمنية من المساهة الفاعلة وسوف يكون لها دور بارز في التنمية الاقتصادية والتخفيف من البطالة في الجمهورية اليمنية وهي بذلك تقوم بتحقيق الاهداف العظيمة المرجوة منها والتي أنشئت من اجلها وفي سبيل تحقيقها .

□ رئيس المنتدى اليمني للتعليم العالي